

الجربا: مستعدون للذهاب إلى جنيف.. والمقداد يرد: ترفضون الديمقراطية وتخافون من إرادة الشعب

الأزمة السورية تراوح مكانها.. و «التعاون» يطالب بوضع إطار زمني ل «الانتقالية»



فيصل المقداد

وفيما يتعلق بمشاركة إيران في مؤتمر جنيف، اشترط الائتلاف السوري المعارض «انسحاب القوات الإيرانية وعملاتها» من سوريا. ودعا الجربا القيادة الإيرانية إلى وقف ما قال إنها مشاركة إيرانية في حمام الدم في سوريا.

وكانت خلافات في المواقف بشأن مشاركة طهران في المباحثات أحد أسباب تأجيل مؤتمر جنيف أكثر من مرة.

وأضاف الجربا أنه لا يمكن لإيران أن تشارك في المؤتمر «في ظل الوضع الحالي».

وأعلن الإيرانيون الثلاثاء استعدادهم لحضور المباحثات في حالة تلقيهم دعوة رسمية.

غير أن الجربا قال إن «إيران مسؤولة عن وتشارك في القتل في سوريا بطريقة واضحة للغاية. وقتلت آلاف السوريين عن طريق حرسها الثوري والمرتبقة من حزب الله الذي يعتبر جماعة إرهابية». بالمقابل قال نائب وزير الخارجية السوري، فيصل المقداد، إن المعارضة في بلاده «ترفض الديمقراطية» و «تخاف مما يريد الشعب» واستبعد تنحي الرئيس بشار الأسد، قائلا إن قبطان السفينة لا يمكن له أن يتركها عندما تخوض في بحار مضطربة.

وقال المقداد، في مقابلة مع «سي ان ان» بالعاصمة السورية دمشق: «أظن أن المعارضة تعيش في عصر مختلف، فهؤلاء الناس قادمون من العصور الوسطى. فهم ضد الديمقراطية والانتخابات. كما أنهم ضد سلامة أراضيها ووحدة الشعب السوري. ولا يمكن للقبطان أن يتخلى عن السفينة عندما تبحر في أعماق البحر».

وردا على سؤال حول إمكانية بحث تنحي الأسد خلال مؤتمر «جنيف 2» قال المقداد: «نحن جاهزون للتحدث عن أي موضوع. ولكن لا يمكننا خلق فراغ في سوريا قد يؤدي إلى تفكك البلاد وانتشار الفوضى فيها. وقرارنا هو وضع كل ما نتفق عليه للاستفتاء أمام الشعب السوري، لأن الشعب السوري هو صاحب القرار النهائي للعربية برمتها».

وعن رده على تشكيك المعارضة بمصادقية مثل هذا الاستفتاء قال المقداد: «هم «المعارضة» يخافون من الناس وقراراتهم. وهم يعلمون أنهم يعانون العزلة وأن الشعب ليس معهم.» وحول المطالب التي تقول المعارضة إنها «عادلة ومنطقية» من أجل المشاركة في المؤتمر، مثل إطلاق السجناء السياسيين والسماح بدخول مساعدات إنسانية للمناطق المحاصرة قال المقداد: «يجب مناقشة هذه القضايا ووضع اللمسات الأخيرة في سياق روح حفظ القانون والنظام في البلد».

وختم بالقول: «أما أمر المساعدات الإنسانية.. فيجب توجيه اللوم إلى الجماعات الإرهابية التي تمنع الأمم المتحدة من الدخول إلى هذه المناطق».



جانب من اجتماع سابق لوزراء خارجية دول الخليج العربي

■ وزراء خارجية دول الخليج: الائتلاف الوطني هو الممثل الشرعي الوحيد

للشعب السوري

■ نائب وزير الخارجية السوري: الأسد لن يتنحى وقبطان السفينة لا يتركها

عندما تخوض في بحار مضطربة

وأكد البيان بوضوح أن ممثلي الحكومة «سوف يذهبون إلى جنيف ليس لتسليم السلطة لأي شخص بل للقاء هؤلاء الذين يؤيدون حلا سياسيا مستقبلا سوريا».

وفي إشارة إلى الرئيس السوري بشار الأسد، قال الجربا «لا سبيل لإمكانية أن يكون الشخص المسؤول عن تدمير البلاد مسؤولا عن بنائها».

الدول الغربية والعربية.

وقال الجربا إن المعارضة ترى مؤتمر جنيف خطوة باتجاه انتقال القيادة و«تحول ديمقراطي حقيقي في سوريا».

وأعلنت الخارجية السورية رسميا مشاركة دمشق في المؤتمر. وقالت في بيان الأربعاء إن الرئيس الأسد سوف يرسل وفدا رسميا إلى مؤتمر جنيف.

لبنان: الجيش يوقف شاحنة محملة بالأسلحة في بعلمك

شمال لبنان واوتسترد العبودية منجز

لاطلاق نار وهي منطقة تتعرض بصورة متكررة لنيران مدغعية ورشقات نارية من الجانب السوري

بيروت - «كونا»: أوقف الجيش اللبناني امس شاحنة محملة بأسلحة في مدينة بعلمك في منطقة البقاع شرقي البلاد وتم توقيف المسؤولين عنها ومصادرة المواد المهربة.

السجن 11 عاماً لـ 21 فتاة بتهمة الانتماء لجماعة إرهابية مصر تتمسك بقانون التظاهر الجديد .. وتحديد النظام الانتخابي بيد منصور



عبد فتي منصور

القانون وتحدي السلطة، لكن الدولة لن تتراجع أمام قوى الإرهاب. وأضاف البيللاوي: «في اليوم الأول والثاني لتطبيق القانون قامت مظاهرات، ووزارة الداخلية كانت حريصة، ولكن هناك من يحاول إفساد القانون وتحدي الدولة، كل قانون له مسارات، ولا يوجد قانون مثالي غير قابل للتغيير، ولكن هناك قنوات طبيعية للنقاش والجوار، ولكن ما حدث أمس كان مؤسفاً بأن نرى أن هناك من يتظاهر، من أجل إفساد قانون، وليس للتعبير عن الرأي. وأضاف البيللاوي أن مصر تمر بفترة في غاية الأهمية والدقة، السير وفق خارطة الطريق المعلنة. ونوه رئيس الوزراء المصري بأن

القاهرة - «وكالات»: قضت محكمة مصرية بالسجن 11 عاماً على 21 فتاة مؤبدات للرئيس المصري المعزول محمد مرسي. وإدانت المحكمة الفتيات بتهمة الانتماء لجماعة إرهابية، إضافة إلى تعطيل حركة المرور واستخدام القوة خلال المشاركة في تظاهرات في الإسكندرية. وبموجب قرار المحكمة فإنه سيتم إيداع 7 قاصرات شاركن في هذه التظاهرات دور رعاية الأحداث، كما حكم على ستة من قيادات جماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي إليها مرسي بالسجن 15 عاماً لانهايم بتحريض الفتيات على المشاركة في هذه التظاهرات. وقالت وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية المصرية إن نحو 17 من رجال الدين من جماعة الإخوان المسلمين اعتقلوا في محافظة الغربية من دلتا بتهمة استخدام المساجد للتحريض ضد الشرطة والجيش».

وأضافت الوكالة أن 8 أشخاص سيحاكمون بتهمة خطف وتعذيب أحد المحامين خلال ثورة 2011 التي أطاحت بمرسي، مشيرة إلى أنه من بين المدعى عليهم القاضي السابق المقرب من جماعة الإخوان محمد الخضيرى واسامة ياسين وزير الشباب السابق الذي شغل منصبه خلال عهد مرسي، والصحافي أحمد منصور الذي يعمل في قناة الجزيرة القطرية. ومنذ عزل مرسي في يوليو الماضي، اعتقلت الشرطة المصرية لأف من مناصري مرسي والمتنمين لجماعة الإخوان المسلمين، كما قتل العديد من الأشخاص في اشتباكات مع قوات الأمن خلال فض اعتصامات

بعد ساعات من مواجهات بين الشرطة ومحتجين تونس: «التأسيسي» يلغي تعديلات «النهضة» على نظامه الداخلي



جانب من احتجاجات تونس

من جهتها، قالت وكالة الأنباء التونسية الرسمية إن أحداث الأربعاء أسفرت عن جرح 17 عون أمن، وألحقت أضراراً بعشر سيارات أمنية. وشهدت سلبية الأربعاء إضراباً عاماً بمناسبة الذكرى الأولى لما يات يعرف في تونس بإحداث «الرش» وهي التسمية المحلية للخرطوش.

وخرج نحو أربعة آلاف من سكان المدينة في مظاهرة رددوا خلالها شعارات معادية لحركة النهضة، ولرئيس الحكومة علي العريض الذي «قمع» عندما كان العام الماضي وزيراً للداخلية، الاحتجاجات الشعبية في سلبية.

بالمنطقة أصيب خلالها 330 متظاهرا بالخرطوش بينهم ثمانية فقدوا البصر بإحدى العينين. وقال مراسل وكالة الصحافة الفرنسية إن عشرات المتظاهرين رشقوا بالحجارة سيارات وعناصر الأمن الذين منعوهم من الاقتراب من مديرية الحرس الوطني. فردت عليهم الشرطة بقتال الغاز المدمع.

وبين أن المتظاهرين أغلقوا الطريق الرئيسي في المدينة بالحجارة والقضبان الحديدية وبالعجلات المطاطية التي أضرموا فيها النار، مشيراً إلى أن عددا من رجال الشرطة أصيبوا خلال هذه الأحداث.

تونس - «وكالات»: صادق أعضاء المجلس التأسيسي الوطني «البرلمان» في تونس مساء أمس الأول ، على إلغاء تعديلين للنظام الداخلي، رفضتهما المعارضة وأعلنت بسببهما تجميد نشاطها بالجلس، في خطوة اعتبرتها حركة النهضة التي تقود الائتلاف الحكومي «داعمة للتوافق» بينما شهدت ثلاث محافظات احتجاجات وتوترا أمنيا.

وقالت وكالة الأنباء التونسية الرسمية إن 105 نواب صادقوا بالموافقة على إلغاء تعديل الفصلين 36 و79 للمتعلقين بشروط عقد اجتماعات المجلس بالجلسات العامة، بينما اعترض 49 نائبا وتحفظ 14 نائبا آخر.

وأضاف المصدر ذاته أن كتلة حركة النهضة جددت تأكيدها، خلال هذه الجلسة على لسان رئيسها الصحيحي عتيق، أنها تخلت عن دعم التعديلات السابقة بهدف «دعم التوافق وإنجاح الحوار الوطني والمساو الانتخابي».

وتأتي هذه الجلسة بعد ساعات من احتجاجات واسعة في العديد من المحافظات التونسية، حيث أطلقت الشرطة أمس الأول قنابل الغاز المجمع لتفريق متظاهرين في سلبية «شمال غرب» التي أحييت ذكرى مرور عام على قمع الشرطة احتجاجات شعبية عارمة

■ البيللاوي: نمر بفترة

في غاية الأهمية

والدقة ومن المهم

السير وفق خارطة

الطريق المعلنة

في مصر منذ الانتفاضة الشعبية التي أطاحت بالرئيس الأسبق حسني مبارك في 2011..

ومن المقرر دعوة المصريين للاستفتاء على الدستور في ديسمبر في خطوة مهمة من خارطة المستقبل التي تقول الحكومة المؤقتة إنها ستقود إلى إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية. ويدير النظام الذي سيطر في الانتخابات البرلمانية جدلاً سياسياً حامياً، وفازت جماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي إليها مرسي في الانتخابات الماضية التي جرت أواخر 2011 وأوائل 2012 في ظل نظام انتخابي مختلط خصص لنفي المقاعد للوائيم الحزبية بنظام التمثيل النسبي وترك الثلث الباقى للمرشحين الأفراد.

وقالت الوكالة أن اللجنة المؤلفة من 50 عضوا أوصت بالتخلي عن هذه النصوص لكنها تركز للرئيس المؤقت «اختيار ما يراه مناسباً».